محمود الهجري

آخر «حبة» في «كرتون» السياسة..!

سأدع كلمة الشرف وشأنها لأسباب كثيرة أهمها أن الشرف في مجتمعاتنا العربية محاصر بين ضفاف الغرائز من جانب وأن الإدعاء بالحصول على مرتبة الشرف لا يلفت الانتباه ولا يثير اهتمام أحد من جانب آخر .

لن أدعي الانتماء إلى شريحة المدافعين عن حقوق الإنسان ولن ادعي بأن أحداً طلب مني كتابة هذا العمود لصحيفة وجدت بيني وبينها قطيعة قديمة متجددة لا مبرر لها .

لا قيمة لدعوة بليدة من محرر لا يزال في زحمة «الوساخة» يبحث عمن يشرفه ويمنحه بعض حقوق تقيه جوعاً قائماً وقليل أمل بغدٍ مشرق لا يزال حتى اللحظة بلا ملامح .

الحقوق في هذا الوطن هي آخر «حبة» في «كرتون» السياسة المثقل بأطنان الطيش والشطحات .

أطفال دون سن الخامسة عشر يعملون في «بناشر ودكاكين» بسبب ارتفاع مساحة الفقر وبلادنا موقعة على كافة المعاهدات والاتفاقيات الأممية المعنية بالحريات وحقوق الإنسان وربما تلك المتعلقة بحقوق الحيوان فما بالكم بعمالة الأطفال .

السياسة «وسكة» على حد تعبير أحد الأشقاء الصومال والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات لمجرد التوقيع أوسخ من تعبير هذا الشقيق .

الصحفيون وخاصة العاملون في الصحف الحزبية يتجرعون مرارة الانتهاكات ومصادرة الحقوق بذريعة يافطة النضال البلهاء .

أحد الأصدقاء زج به في السجن بتهمة كيدية وبعد مرور ما يزيد عن عام أطلقوا سراحه دون أن يتم الاعتذار له عن أيام السجن ولم يفكروا برد الاعتبار له .

الكثير حصلوا على أحكام قضائية نهائية وباتة في قضايا حقوقية لكنهم لم يجدوا من ينفذ هذه الأحكام بسبب أن الأعراف الصادرة ضدها من شريحة ما فوق القانون .

ألم يحن الوقت للتعامل مع الإنسان كمرتكز لأي تنمية وأن الأخيرة لن تتحقق ما لم تصان حقوقه ..؟!

alhegry4@gmail.com

مضى على اعتصامهم أمام معسكر النجدة 61 يوماً:

أهالي الشهيد الوصابي يناشدون نائب رئيس الجمهورية التدخل ويطالبون المنظمات الحقوقية بتبني قضيتهم

«حقوق وحريات»:

ستة عشر يوماً انقضت منذ لقي المواطن عبدالحميد محمد حسن الوصابي مصرعه على أيدي أفراد شرطة النجدة في حي «الحصبة» والآلاف من أبناء مديريات «وصابين وعتمة» ومعهم عدد كبير من أبناء محافظة «ريمه» بينهم مشائخ وبرلمانيين ومسئولين حكوميين يواصلون اعتصامهم في ذات المكان الذي وقعت فيه الحادثة مطالبين قيادة وزارة الداخلية وشرطة النجدة تسليم القتلة – ولكن دون أن يتم شيء.

خيمة الاعتصام التي نصبت في مكان الحادث القريب من معسكر شرطة النجدة تحولت والمساحة المحيطة بها إلى ساحة اعتصام شبيهة بساحات الحرية والتغيير التي أسسها شباب الثورة في مختلف المدن والمحافظات اليمنية.

يوم بعد يوم وأعداد المعتصمين والمتضامنين معهم من المحافظات الأخرى في تزايد مستمر – وبدل الخيمة صارت خيمتان فيما حالة السخط والاستياء من تجاهل الداخلية وشرطة النجدة لمطالبهم تتصاعد – ورغم ذلك لا مجيب.

الجمعة الماضية أطلق عليها المعتصمون جمعة (النجدة من النجدة)شهدت فيها ساحة الاعتصام حشوداً كبيرة قدرت بعشرات الآلاف – والحادثة تحولت إلى قضية رأي عام الأمر الذي دفع بوسائل الإعلام المحلية والعربية لتغطيتها ومتابعة مستجداتها بشكل لافت وغير مسبوق .

العشرات من أعضاء البرلمان يتوافدون كل يوم على الساحة معلنين تضامنهم مع أصحاب الشأن ومثلهم كثيرون من الشخصيات الاجتماعية وممثلي بعض منظمات المجتمع المدني – والحلقة تتسع – والجهات المعنية لا تعير المسألة أدنى اهتمام .

وعلى الرغم من تأكيد أهالي المجني عليه بأن الجناة معروفين بالاسم وأن هناك عدداً ممن شهدوا وقوع الحادثة مستعدون للإدلاء بإفاداتهم – إلا أن قيادة شرطة النجدة لا تزال تؤكد عدم توصلها لمعرفة الأفراد الذين ارتكبوا الجريمة .

أمس الأول نفذ المعتصمون الذين أقروا سابقا منع السلاح من الدخول إلى مخيمهم – وقفة احتجاجية أمام معسكر شرطة النجدة رافعين شعارات ولافتات تطالب بتسليم القتلة وقبلها وجهوا رسائل وشكاوى للعديد من الجهات المعنية على رأسها النائب العام الذي وجه بدوره بإحالة الجناة وملف القضية إلى المحكمة الجزائية المتخصصة وكذلك وزير الداخلية الذي وجه مدير أمن العاصمة للتحقيق وضبط الجناة وتسليمهم للعدالة – ولم يتم شيء .

حالياً أهالي المجني عليه ومن معهم من المعتصمين وجهوا مناشدة لنائب رئيس الجمهورية يطالبونه فيها سرعة التدخل وتوجيه قيادة شرطة النجدة تسليم القتلة كما طالبوا كافة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان التضامن معهم وتبني قضيتهم الإنسانية والعادلة .

من حقك:

نص المواد: (١،٣،٤،٥،٦،٧) من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»:

المادة(١): يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة(٣): لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة(٤): لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما .

المادة(٥): لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة(٦): لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة(٧):كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

أكدت أن تشكيل لجنة التحقيق في الانتهاكات السابقة سيتم ضمن مشروع العدالة الانتقالية

وزيرة حقوق الإنسان: نسعى إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وجعلها أحد مكونات الثقافة اليمنية

المحرر

●،، أكدت وزيرة حقوق الإنسان أن الوزارة أجلت النظر في موضوع »الهيئة العليا المستقلة لحقوق الإنسان« التي كان أعلن عن التحضير لإنشائها خلال الفترة الماضية – وذلك حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

وقالت حورية مشهور في تصريح خاص لـ«الثورة»: كنا قد بدأنا التحضير لإنشاء الهيئة، خلال الفترة الماضية إلا أننا مع الأسف لم نتوصل إلى إتفاق بشأنها.. لذلك فإن وزارة حقوق الإنسان ستواصل عملها.. ومساعيها بهذا الشأن ستستمر وإن شاء تنشأ الهيئة في نهاية المرحلة الانتقالية بعد انتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة..

وأضافت الوزيرة : المرحلة الحالية تعد استثنائية وبالتالي لم يتم خلالها دمج أو فصل أية وزارات ولم تجر أية تغييرات وإنما تم إستلام الوزارات على الوضع الذي كانت عليه وبالتالي فإن أي دمج أو تغيير في الحقائب الوزارية لن يتم تحقيقه إلا في نهاية الفترة الانتقالية..

وعن أبرز الانتهاكات والقضايا الحقوقية التي تحظى باهتمام وتركيز الوزارة في الوقت الحالي.. قالت وزيرة حقوق الإنسان: الحقيقة أن القضايا الخاصة بحقوق الإنسان كثيرة ومتعددة ومختلفة وواسعة.. لكن أكثرها عدداً هي تلك التي شهدتها الساحة اليمنية خلال السنة الماضية بسبب الاعتصامات والمسيرات السلمية والتي تم مواجهتها بأساليب قمعية شديدة وعنف مفرط وهو ما أثبتته الكثير من التقارير وعلى إثره شددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في توصياتها بشأن اليمن على ضرورة النظر في حقيقة تلك الانتهاكات ومساءلة ومحاسبة من قاموا بارتكابها وهذا ما ستقوم به وزارة حقوق الإنسان خلال الفترة القادمة ليس بمفردها وإنما بالتعاون والتنسيق مع الكثير من الجهات والأطراف الحكومية إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في المجال الحقوقي بدرجة أساسية والتي اهتمت ورصدت وكانت لها أدوار سابقة في هذا الجانب..

وفيما يتعلق باللجنة الخاصة التي أوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتشكيلها للتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها الساحة اليمنية الفترة الماضية.. أكدت الوزيرة حورية مشهور– أن موضوع تشكيل اللجنة يأتي ضمن مشروع »العدالة الانتقالية« التي سيتم تطبيقها قريبا كحزمة متكاملة من التدابير والإجراءات والتي سيصدر عنها عدد من القوانين – مشيرة إلى أن اللجنة لن نستطيع أن تقوم بمهامها وتستدعي الشهود.. وتفتح سجلات لتوثيق شهاداتهم إلا في إطار قانوني وهو ما تعكف الوزارة على التحضير والإعداد له في الوقت الحالي بالتعاون مع وزارة الشئون القانونية..

وعن رأيها حول قدرة وزارة حقوق الإنسان على تنشيط دورها بشكل أفضل مما كان عليه الحال سابقا قالت وزيرة حقوق الإنسان: إن شاء الله بصراحة نحن نأمل أن نحقق ذلك ونتطلع إلى القيام بهذا الدور ما لم نقم بتعزيزه بشكل أفضل خصوصاً في ظل الانتهاكات الخطيرة التي حصلت في مجال حقوق الإنسان وإلى ذلك نحن نسعى بحرص إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وجعلها مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة اليمنية وجزءاً من ثقافة الفرد في تعاملة مع الآخرين ومع المؤسسات..

وتابعت مشهور كما إننا نسعى إلى نشر الثقافة القانونية التي تجعل الأفراد والمؤسسات يحترمون القانون ويطبقونه وحتى يصبح للقانون هيبته وقوته في التعاطي مع قضايا الناس والمجتمع لأنه إذا لم ترتفع نسبة الوعي بين الناس بالثقافة الحقوقية وبأهمية احترام القوانين فإن واقعنا لن يتغير وستستمر الانتهاكات .

وعن قراءتها لمستقبل الحريات وحقوق الإنسان في بلادنا أوضحت وزيرة حقوق الإنسان أن الظروف تستدعي التأصيل القانوني لها.. مشيرة إلى أن ذلك ما يتوجب مراعاته والتركيز عليه في الدستور الجديد الذي سيتم صياغته قريباً.. وقالت: نحن نتطلع إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس العدالة والحرية والمواطنة المتساوية وتعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وعندما يتحقق ذلك سنستطيع القول أن مجالي الحريات وحقوق الإنسان ستشهد ازدهاراً خصوصاً وأن الناس في الوقت الحالي وفي ظل الثورة الشبابية الشعبية قد تذوقوا طعم الحرية واستشعروها وبالتالي من الصعب جداً أن يترجعوا عن ما حققوه وأنجزوه حتى هذه اللحظة لذلك فإن عملية البناء والتأسيس لدولة اليمن الجديدة ستتم على أساس ما تم إنجازه..

اليونيسيف تؤكد: أكثر من نصف مليون طفل في اليمن معرضون للموت

«حقوق وحريات»– متابعات:

حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أن أكثر من نصف مليون طفل في اليمن معرضون للموت أو يعانون من مضاعفات سوء التغذية، ما لم يتم تخصيص الموارد الكافية للحد من تأثير النزاعات والفقر والجفاف عليهم.

وقالت المديرة الإقليمية لليونيسيف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا «ماريا كاليفيس» في ختام أول زيارة رسمية لها لبلادنا الأسبوع الجاري: إن النزاعات والفقر والجفاف، إضافة إلى الاضطرابات الحاصلة في البلاد منذ العام الماضي، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود وانهيار الخدمات الاجتماعية، كلها عوامل تهدد صحة الأطفال وبقاءهم.

وأوضحت في تصريحات صحفية أن اليمن هو ثاني دولة في العالم بعد أفغانستان من حيث ارتفاع معدل سوء التغذية المزمن بين الأطفال، إذ تصل نسبة النمو المتعثر فيه إلى٥٨ ٪، وأن حوالي٣٠ ٪ من الأطفال في بعض المناطق يعانون من سوء التغذية الحاد..مؤكدة أن هذه النسبة تعادل ما يشهده جنوب الصومال حالياً.

واعتبرت اليونيسيف أن سوء التغذية –إضافة إلى تردي الخدمات الصحية– هو السبب الرئيسي وراء معظم حالات الوفيات لنحو ٧٤ طفلاً من بين ٢٥٠٠طفل مصابين بالحصبة إثر تفشي هذا المرض في الآونة الأخيرة وفقا لأرقام رسمية.

ودعت اليونيسيف لتوفير مبلغ ٥٠مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للأطفال في اليمن في عام٢٠١٢ م.

قال: قدمنا تقريراً يوثق جميع الانتهاكات التي طالت الصحفيين

العديني: مشاركتنا في مؤتمر «حماية الصحفيين في الحالات الخطرة» كانت ناجحة

وصف رئيس مركز التأهيل وحماية الحريات الصحافية CTPJF) (رئيس تحرير صحيفة «السلطة الرابعة» مشاركة المركز في أعمال المؤتمر الدولي حول : «حماية الصحفيين في الحالات الخطرة، «الذي احتضنته العاصمة القطرية يومي ٢٣-٢٢ يناير الجاري بالناجحة والفاعلة.

وقال الصحافي والناشط الحقوقي محمد صادق العديني في تصريح صحفي : لقد استعرضنا في المؤتمر تقريرا متكاملا ومزودا بالصور الفوتوغرافية توثق جرائم القتل والاعتداءات والاستهدافات التي طالت وما زالت توجه ضد الصحافيين والإعلاميين ووسائط الإعلام المختلفة في اليمن سواء، خلال الفترة المنصرمة من عمر ثورة الربيع العربي في بلادنا :فبراير – ديسمبر٢٠١١ م، أو أوضاع الحقوق والحريات الصحفية وحرية الإعلام والتعبير خلال عقد من الزمن ٢٠١١ – ٢٠٠٠م بحسب تقارير الرصد الدورية والسنوية الصادرة عن منظمتنا، والتي رصدت ما يزيد عن ٣٥٤٠ انتهاكا خطيراً، منها٧٦٨ جريمة استهداف متنوع للعام الماضي .

وأضاف رئيس مركز الحريات الصحافية CTPJFكما بحثنا مع هيئات دولية العمل المشترك من أجل عدم السماح بإفلات مرتكبي الجرائم بحق الصحافيين اليمنيين من العقاب، مشيراً إلى أن تقرير CTPJF حاز على اهتمام المنظمات والهيئات العربية والدولية المشاركة في المؤتمر.

همـــوم عامـــة:

من غرائب المستشفيات..!

كثيرة هي الأخطاء الطبية التي ترتكب في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الحكومية منها والخاصة – وكثيرون هم ضحاياها من المرضى البسطاء ممن لا علم لهم بمهنة الطب ولا حول لهم ولا قوة بشيء .. آخر هذه الأخطاء وأكثرها غرابة حدث الأسبوع المنصرم في أحد المستشفيات الحكومية بالعاصمة نتج عنه وفاة رجل وامرأة والسبب تشابه في الأسماء حسب تأكيد مصادر مطلعة فالرجل يدعى (تقي)بالياء، والمرأة تدعى (تقى) بالألف المقصورة .. حيث أعطي الرجل جرعة دم خاصة بالمرأة وكذلك المرأة أعطيت الجرعة الخاصة بالرجل وكل يحمل فصيلة دم مختلفة عن الآخر الأمر الذي أدى إلى وفاتهما في الحال .

لن نخوض في التفاصيل فقد تم احتواء الموقف لكننا نسأل يا ترى من يحمي هذا المواطن المغلوب على أمره من عبث وإهمال وتقصير ولا مبالاة من يطلقون على أنفسهم ملائكة الرحمة؟ ثم أين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان اليمني؟!!

ظلمة وضجيج ..!

كم هم بؤساء سكان العاصمة صنعاء – فعلى الرغم من مصادرة حقهم من التيار الكهربائي واضطرارهم إجبارياً ملازمة غرف نومهم أغلب الأوقات – إلا أنهم لم يعودوا يعرفون للهدوء والسكينة سبيلاً بسبب الضجيج الهادر الذي أرق مضاجعهم وسلبهم راحتهم والناتج عن المولدات الكهربائية الخاصة بأصحاب المحال التجارية وسكان المنازل من المسئولين الحكوميين وميسوري الحال – والتي انتشرت خلال الفترة الماضية بشكل فاق كل التصورات وتجاوز أعداد الدرجات النارية ربما بنسب كبيرة ..!

لذلك أصبح المواطن البسيط يعيش بين نارين – فلا كهرباء تؤنسه وتزيح الظلمة والغمة التي تحاصره، ولا هدوء أو سكينة يساعدانه على الاسترخاء والنوم .. وليس له من أحد يدافع عنه وينتصر لحقوقه المسلوبة ..!

يواجهون سوء المعاملة المهنية والوظيفية.. بقدر مواجهتهم عدم التقدير

عمال النظافة يخوضون معركة استعادة الحقوق

محمد صالح الجرادي

،، حيث لا سقف يطوي تحته جسده المتعب، بعد يوم عمل شاق، يغدو رصيف الشارع بالنسبة لـ«سالم عايش٢٩« »سنة« وسادة نوم إجبارية في بعض الأيام، وفي ذات المكان أو المنطقة التي يعمل فيها كعامل نظافة وبمستحقات لا تزيد عن عشرين ألف ريال في الشهر..

هو شعوره المرير والقاسي بالحياة في الهامش الاجتماعي والاقتصادي :»ماذا أفعل أين أذهب، لم تتوفر لي قيمة النوم في اللوكندة، ولا أحد يمكنني المبيت عنده«!! هكذا يشرح سالم وبشيء من معاتبة حظه العاثر، يتابع لم أتمكن بالأمس من جمع ما يكفي من العبوات الفارغة من مقالب القمامة لكي أبيعها وأتدبر أموري«..!!

أمثال سالم كثيرون من عمال وعاملات النظافة يواجهون بالنظر إلى بؤس وتفاهة مستحقاتهم تدبير حياتهم اليومية بجمع المخلفات الصالحة للبيع من مقالب القمامة: لولا أننا نقوم بهذا العمل، كنا متنا جوع، المستحقات نخجل أن نذكرها، ومع ذلك نتعرض للخصميات وأحياناً للتأخير«..

يعمل سالم منذ تسع سنوات، كواحد من الآلاف المسحوبين على قطاع النظافة، بالأجر اليومي يتوزعون أمانة العاصمة ومحافظات الوطن.

وتحاول هذه الفئة العاملة، الاحتجاج على أوضاعها، وظروفها المأساوية لسنوات بل عقود فزيادة على سوء المعاملة المهنية والوظيفية التي تقابلهم بها المؤسسات والهيئات يواجهون عدم التقدير الاجتماعي فضلاً عن الانتهاكات بحقهم..

»الاضراب هو الحل«

تقول التقديرات الرسمية أن »٦« آلاف عامل وعاملة في أمانة العاصمة، و« ٤٢ »ألفاً آخرين يتوزعون بقية المحافظات يعتزمون تنفيذ حالة إضراب شامل وواسع ما فقضاء مهلة الـ«عشرة أيام« الممنوحة للجنة ممثلة بجهات حكومية، مهمتها تحقيق المطالب المشروعة لهؤلاء العاملون ، ما لم يتم ذلك وفقاً للمهلة..

ويبحث أكثر من« ٤٠ »ألفاً منهم عن وضع وظيفي مستقر وآمن، كونهم يعملون بالأجر اليومي ولم يتم إدراجهم ضمن الوظيفة الرسمية، جميعهم في ميزان التعاقد حتى الآن، لكنهم يتفاوتون في زمن العمل التعاقدي، وبين« ٢٥–١٠ »سنة »شبعنا كذباً ووعوداً، نهبوا أعمارنا، ونهبو حياتنا الأضراب هو الحل، وعندما يخرج المسئولون بأنفسهم لكنس القاذورات والقمائم سيفهمون ما نعانيه هذا ما قاله »إسماعيل شوعي«٣٨ » عاماً يعمل في نظافة منطقة الستين، وتظل سنوات خدمته إلى العشرين سنة ولم يتم تشته حتى الآن، ويتقاضى مستحقات كأجر يومي..

ويتعاضد مع دعوة الإضراب موقف نقابة عمال النظافة، أو بالأضح فالنقابة هي من دعت إلى ذلك: »دعونا إلى الإضراب في الخامس من يناير الماضي بعد أن وجدنا أن كل الوعود التي قطعتها الجهات الحكومية لم تنفذ غير أن هذه الجهات طلبت فرصة أخيرة حتى نهاية الشهر نفسه الحديث لـ«محمد المرزوقي« من موقعه كأمين عام نقابة عمال النظافة..

وتأكيد تم تشكيل لجنة لغرض الوقوف على مطالب العاملين والمحددة بتثتتهم وظيفياً وزيادة رواتبهم واعتماد بدل طبيعة العمل، وبدل المخاطر ومنح الإجازات بالإضافة إلى التأمين الصحي،،

وبأسف يقول المرزوقي: لم تستكمل اللجنة مهمتها حتى الآن، وبدورنا أعطيناهم مهلة لعشرة أيام ستنتهي في الأسبوع القادم، وما لم يتم إنجاز الإلتزام بتحقيق المطالب، فإن قطاع النظافة سيكون أمام حالة إضراب لا تقتصر على أمانة العاصمة، ولكن ستمتد إلى المحافظات..

الرغبة وحدها لا تكفي

ومع اقتراب نهاية المهلة المحددة أمام اللجنة التي تم تشكيلها الخدمة المدنية ومدراء صناديق النظافة، ومدراء المناطق، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، فإن إبداء الرغبة الحكومية وحدها لا تكفي لمعالجة مشكلات تاهت في أدراج العبث والفساد واللامبالاة، دون أن تكون هذه الرغبة متبوعة بإجراءات عملية ومؤسسية تضع حداً لهذه التراجيديا المتفاقمة ضد عمال وعاملات النظافة..

تماماً يقر عبدالوهاب صبرة، حجم المعاناة التي تعيشها هذه الفئة العاملة في القطاع الذي يتولى إدارته بصفته وكيلاً لأمانة العاصمة لقطاع النظافة، ومقابل ذلك يؤكد أنه بحلول الشهر المقبل سيكون الوضع مختلفاً..

ويضيف: اللجنة ستنتهي من أعمالها خلال العشرة أيام، وهي تستكمل حالياً كافة الملفات والاستمارات الخاصة بالتثبيت الوظيفي لكل العاملين الذين عملوا طوال السنوات الماضية بنظام الأجر اليومي..

ويشير صبرة إلى أن عملية التثبيت تعني زيادة في الرواتب بنسبة٩٠ ٪ ويتحملها صندوق النظافة، فضلاً عن تأكيده، التوصل إلى عمل عقد مع المستشفى الجمهوري يقضي بتقديم التسهيلات والرعاية الصحية لكل العاملين في القطاع، وهذا يعزز توجهات وزارة الدفاع التي صدرت أيضا في هذا الاتجاه وتقضي بتقديم الرعاية والخدمات الصحية لكل المنتسبين إلى هذا القطاع..

تصوير/نعمان الأصبحي